موريتانيا والمبادرة الأطلسية المغربية:
الفرص والتحديات

سيدي محمد سالم سعدون
طالب باحث بسلك الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة نواكشوط
Saadoun_salem@yahoo.fr
د. محمد الأمين ولد احمد جدو
دكتور باحث في الاقتصاد، جامعة نواكشوط
موريتانيا

الملخص:

انخرطت موريتانيا في المبادرة الأطلسية المغربية التي تهدف الى بناء شراكات اقتصادية متينة مع دول الجنوب وفق منطق رابح–رابح. وبالتالي فأمام موريتانيا فرص مهمة تجنيها من هذه المبادرة الاستراتيجية، ولكن أيضا، يواجه الاقتصاد الموريتاني تحديات أخرى قد تحول دون تعظيم استفادته من هذه الفرص. مما يستدعي من موريتانيا معالجة نقط القصور والاختلال وتعزيز قدرة اقتصادها على مواكبة التغيرات الإقليمية التي ستحدثها هذه الشراكة الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: المبادرة الأطلسية المغربية، التكامل الاقتصادي الإقليمي، الاقتصاد الموريتاني، البنية التحتية والاستثمارات، الشراكة الاستراتيجية جنوب–جنوب

Abstract:

Mauritania has joined the Moroccan Atlantic Initiative, which aims to build strong economic partnerships with southern countries based on a win-win approach. This strategic initiative presents Mauritania with significant opportunities to leverage; however, the Mauritanian economy will also face challenges that could prevent it from maximizing its benefit from these opportunities. Therefore, it is essential for Mauritania to address its deficiencies and imbalances and enhance its economy's capacity to keep pace with the regional changes that this strategic partnership will bring about.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

جعل المغرب من التعاون مع القارة الأفريقية خياراً استراتيجيًا ثابتًا، عبر التركيز على تنمية علاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف المجالات. هذا التوجه يهدف بشكل أساسي إلى إرساء تكامل إقليمي ديناميكي وإقامة شراكة قوية وتضامنية بين بلدان الجنوب. كما تسعى الاستراتيجية إلى تعميق الروابط التاريخية والجغرافية، وخلق توازن أكبر في العلاقات بين الدول الأفريقية والقوى الاقتصادية الصناعية، وصولًا إلى رؤية مشتركة تؤمن بأن التنمية الأفريقية هي مسؤولية جماعية وعملية تشاركية بين كافة الشركاء الذين يتفقون على هذا المبدأ[1].

بهدف توظيف الموارد الإقليمية وتعزيز التكامل ضمن رؤية جماعية متعددة الأطراف، طرح المغرب "المبادرة الأطلسية" كتصوّر استراتيجي جديد للتكامل الاقتصادي الإقليمي. وتعتبر هذه المبادرة، التي أطلقها الملك محمد السادس سنة 2023، رؤية استراتيجية تسعى لإحداث تحول نوعي في الفضاء الأطلسي الأفريقي، بتحويله من مجرد حدود بحرية إلى مجال متكامل جيوسياسيًا واقتصاديًا.

وترتكز المبادرة على بناء روابط جديدة بين الدول المطلة على المحيط الأطلسي، متخطيةً بذلك صيغة التعامل الثنائي المحدود. ويتم تحقيق ذلك عبر آليات تشمل تعزيز البنى التحتية البحرية، وإعادة توزيع الأدوار والوظائف الجيوستراتيجية، وإدماج دول الساحل غير الساحلية في دينامية اقتصادية بحرية قارية، وتشكيل شبكات تكامل اقتصادي تتجاوز الحواجز السياسية والتاريخية بين دول المنطقة[2].

إن المبادرة الأطلسية لا تقتصر أهميتها على البعد الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز الاستقرار السياسي في القارة الأفريقية. يسعى المغرب من خلالها إلى بناء شبكة من الشراكات القوية القائمة على التكامل بدلاً من التنافس، مما يرسخ إطاراً سياسياً متيناً يحفظ المصالح المشتركة للدول الأطلسية والإفريقية. يعتمد نجاح المبادرة على شمولية التعاون بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، لضمان استدامتها على المدى الطويل وتفعيل مشاريع مشتركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يحقق شمولية التنمية[3].

تدعم موريتانيا المبادرة المغربية وتراها خطوة مهمة وأساسية في طريق التعاون بين الدول الأفريقية. ويُظهر هذا الموقف ثقة موريتانيا في جهود المغرب لزيادة التكامل بين دول القارة وتطوير المشاريع المشتركة للبنى التحتية[4]. في هذه الحالة، ما هي الفرص الاقتصادية التي ستوفرها المبادرة المغربية للاقتصاد الموريتاني؟ وما هي التحديات التي يجب أن يتجاوزها هذا الاقتصاد لتحقيق أقصى استفادة من المبادرة؟

---

[1] اسماعيل الرزاوي, "الية التعاون الثلاثي في الممارسة المغربية الدولية: المغرب– الصين–افريقيا", *المستقبل العربي*, عدد 544 (2024): 134.

[2] مشيج القرقري وعلي الغنبوري, "المبادرة الأطلسية المغربية: فرص اقتصادية وتحولات جيوستراتيجية", اقتصاد, *مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي*, 14 مايو، 2025 , https://www.siyassi.com/%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/324033/.

[3] القرقري و الغنبوري, "المبادرة الأطلسية المغربية."

[4] بوقسيم نور الدين, "موريتانيا تعلن انضمامها رسميًا إلى 'مبادرة الشراكة من أجل الأطلسي' بقيادة المغرب....."*المحور 24* (المغرب), 13 مايو، https://almihwar24.com/2025/05/13/موريتانيا-تعلن-انضمامها-رسميًا-إلى-مب./

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي هذا السياق، تسعى هذه الورقة البحثية الى الإجابة عن إشكالية رئيسية تكمن في دراسة وتحليل المكاسب التي ستجنيها موريتانيا من المبادرة الأطلسية المغربية، وكذا استشراف واستحضار مختلف التحديات امام الاقتصاد الموريتاني لاستفادة أكبر من هذه المبادرة وخلق فرص اقتصادية أكثر.

وبناء على هذه الإشكالية، ستتمثل فرضية هذه الدراسة في ان انضمام موريتانيا للمبادرة الأطلسية المغربية سيوفر مكاسب وفرص استراتيجية واقتصادية هامة. كما سيضع الاقتصاد الموريتاني امام تحديات جمة لتعظيم هذه الاستفادة.

وبالتالي، ستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق للفرص التي ستتيحها المبادرة للاقتصاد الموريتاني (المحور الأول). ثم مناقشة التحديات امام الاقتصاد الموريتاني لتعظيم المكاسب من المبادرة (المحور الثاني).

المحور الأول: الفرص المتاحة للاقتصاد الموريتاني من المبادرة المغربية

من البديهي أن طرح المملكة المغربية للمبادرة الأطلسية لم يكن ليتم إلا بعد استيفاء وتقييم مؤشرات استراتيجية واعدة، تُنبئ بتراكم محتمل للمكتسبات والفوائد الجمة. يتجلى بوضوح أن تبني هذه المبادرة وتنفيذها (تزيلها) يُعزى إلى توقع تأثير إيجابي متعدد الأبعاد على الدول الأطراف في المبادرة. وفي هذا السياق، سيتم استعراض وتحليل مجموعة من المكتسبات المتوقعة والجوهرية المرتبطة بهذه المبادرة التي يمكن ان يستفيد منها الاقتصاد الموريتاني، والتي تتحدد كما يلي:

أولا: تطوير البنى التحتية واللوجستيك

لتعزيز فعالية المبادرة الأطلسية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية، يُعد تطوير شبكات النقل والموانئ أمراً حتمياً. إذ لا يمكن للمبادرة أن تحقق غاياتها دون بنية تحتية متطورة تدعم الربط بين الدول المعنية على المستويين المحلي والإقليمي. ويتطلب ذلك العمل على تحديث الموانئ وإنشاء بنية لوجستية حديثة تدعم حركة التجارة بشكل مستدام، مما يساهم في تقليص التكاليف اللوجستية ويزيد من جاذبية الأسواق الأطلسية للاستثمار الأجنبي، ويُسهل تدفق السلع والخدمات ويعزز التكامل الاقتصادي بين دول الأطلسي.

تَعمل السلطات الموريتانية حاليًا على تنفيذ استراتيجية شاملة لتحديث ميناء نواذيبو وميناء نواكشوط، تهدف إلى:

- توسعة الأرصفة وزيادة القدرة الاستيعابية.
- تطوير مناطق لوجستية وصناعية متكاملة ملاصقة للموانئ.
- ربط الموانئ بشبكات النقل البري والسككي الوطنية والإقليمية.

يُتوقع أن تُسهم هذه الجهود في زيادة حجم البضائع المعالجة (Throughput) ، وتحسين تنافسية السلع الوطنية، وتعزيز اندماج موريتانيا في الاقتصاد الإقليمي، وجذب استثمارات جديدة في قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة والمعادن.

يمتلك تطوير هذا المحور الملاحي أبعادًا اقتصادية وجيوسياسية عميقة:

- الأثر الاقتصادي :يُتيح التطوير فرصًا لتنويع الاقتصاد الموريتاني بعيدًا عن اعتماده التاريخي على الموارد الاستخراجية. كما أنه يُعزز من القدرة التصديرية للمنتجات المحلية ويوسع من القاعدة الاقتصادية الوطنية، مما يُسهم في خلق فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفع مستويات الرفاه الاجتماعي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الأثر الجيوسياسي :يمنح هذا المحور موريتانيا دوراً محورياً كحلقة وصل (Intermediary) بين بلدان المغرب العربي ودول إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا الدور يُعزز من قدرتها على الانخراط الفعال في المبادرات الإقليمية الكبرى، مثل المبادرة الأطلسية، ويُقوي من موقعها التفاوضي (Bargaining Power) إزاء الشركاء الدوليين الرئيسيين كالأوروبيين والصينيين[1] .

يُعد القرب الجغرافي عاملاً مؤثراً في تحديد مسارات العلاقات التجارية بين الدول. ويتجلى ذلك في الارتفاع الملحوظ لكثافة المبادلات التجارية، كما هو الحال في العلاقة بين المغرب وموريتانيا على سبيل المثال .وعادةً ما تتميز الدول النامية، نظراً لمحدودية انفتاحها الاقتصادي، بتركز مبادلاتها التجارية البينية مع الدول المتاخمة لها والتي تشترك معها في حدود برية[2].

ويشكل التعاون في مجال البنية التحتية ركيزة أساسية لتحالف استراتيجي بين المغرب وموريتانيا، حيث يشمل تحديث الطرق العابرة للحدود وتطوير منصات لوجستية مشتركة، مما يعزز الشبكة الإقليمية بين البلدين ويستجيب للتحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة.

شهدت البنية التحتية والربط اللوجيستي بين البلدين تطورا كبيرا من خلال إطلاق مشاريع كبرى:

أ. المعابر الحدودية:

بالإضافة إلى المعبر الحدودي الكركرات، الذي يُشكل البوابة الرئيسية للمغرب نحو إفريقيا والممر الأساسي للمبادلات التجارية باتجاه العمق الإفريقي، تتعزز شبكة الربط الحدودي بإضافة معبر امكالة – بئر أم اكرين. يقع هذا المعبر على بُعد حوالي 50 كيلومتراً من مدينة السمارة الحدودية، وهو مُخصص لحركة السلع والأفراد.

يُعد هذا المعبر الجديد، الذي لم يشتغل بعد، إضافة استراتيجية هامة لشبكة الربط الطرقي الإقليمية، حيث يُتوقع أن يُساهم في تقصير المسافات بشكل كبير نظراً لقربه من منطقة الزويرات شمال موريتانيا.

ومع ذلك، يبرز الهاجس الأمني كعنصر حاسم في حماية المعبر وضمان انسيابية حركة السلع والأفراد. ويأتي هذا القلق من احتمالية تسبب جبهة البوليساريو في أي توترات قد تُعيق الحركة، خاصة وأن المعبر يقع على مقربة من الحدود الجزائرية، مما يفرض تحديات جيوسياسية وأمنية على استدامة عمله.

ب. الربط الكهربائي:

يُتيح الربط البيني للشبكات الكهربائية بين الدول المشاركة تحقيق مجموعة من المزايا التشغيلية والاقتصادية الهامة. يُساهم الربط البيني في زيادة الطاقة القصوى (القدرة الاحتياطية المركبة) المتاحة لكل شبكة كهربائية. وبما أن خط الربط يعمل بمثابة قدرة توليد إضافية للشبكات المترابطة، فإنه يُفضي إلى:

- خفض التكاليف التشغيلية (Operating Costs): نتيجة لتحسين كفاءة استخدام موارد التوليد المتاحة.
- تقليل الاستثمارات الرأسمالية (Capital Investments): اللازمة لتلبية الطلب المستقبلي على الكهرباء.

[1] القرقري و الغنبوري, "المبادرة الأطلسية المغربية."

[2] Djalal Rezki و Farid Yaici, "Intégration commerciale du Maghreb: Analyse par les indicateurs de régionalisation", *Revue économique et management*, 92 :(2015 يونيو، 14 عدد.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من ناحية أخرى، يمكّن الترابط الشبكات من الاستفادة المُثلى من الاختلاف في أوقات الذروة لاستهلاك الكهرباء بين الأطراف المشاركة. هذا التباين يُقلل بدوره من احتمالية حدوث خلل مفاجئ ومتزامن في جميع الشبكات المترابطة، مما يُعزز من استقرار وموثوقية النظام (System Reliability).

علاوة على ذلك، تسمح خطوط الربط بالاستفادة من اختلاف مزيج أنظمة التوليد (Generation Mix). فعندما تعتمد إحدى الشبكات بشكل كبير على الطاقة المتجددة (كالمائية أو طاقة الرياح) وتعتمد الشبكة الأخرى على التوليد الحراري (Thermal Generation)، يمكن للشبكات تبادل الطاقة. هذا يضمن إمكانية تعويض الفترات التي تشهد ندرة مائية أو تراجعًا في سرعة الرياح في الدول التي تعتمد على هذه المصادر.

بناءً على هذه المزايا، تستطيع البلدان المترابطة كهربائياً تحقيق وفورات اقتصادية ملموسة على صعيد التكاليف التشغيلية والاستثمارية، وهي فوائد تؤكدها دراسات الجدوى المتخصصة[1].

في إطار تعميق التعاون الإقليمي الجنوبي–الجنوبي وتفعيل استراتيجيات التحول الطاقي المستدام، وقّعت المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، 23 يناير 2025 بالرباط، مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير الشراكة الاستراتيجية في قطاعي الطاقة الكهربائية والطاقات المتجددة.

تستند هذه المذكرة، التي وقّعتها وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية، ليلى بنعلي، ووزير الطاقة والنفط الموريتاني، محمد ولد خالد، إلى محاور رئيسية تشمل:

- **التوسع الشبكي والوصول الشامل :**تنفيذ مشاريع تنموية لتزويد المناطق القروية والنائية بالكهرباء، بهدف تحقيق الشمول الطاقي.
- **توطين الطاقة النظيفة :**دعم وتعزيز المبادرات الوطنية الخاصة بتطوير ونشر مشاريع الطاقة النظيفة
- **المواءمة المعيارية والتقنية :**العمل على توحيد الأنظمة والمعايير الكهربائية القياسية بين الشبكتين الوطنيتين، مما يمهد لرفع كفاءة التبادل الطاقي.

علاوة على ذلك، تُعد المذكرة خطوة محورية لتعزيز التبادل المعرفي والتقني في مجالات الإدارة الفعالة للشبكات الكهربائية وتحسين بروتوكولات السلامة الكهربائية .كما تركز الاتفاقية على بناء القدرات البشرية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة ومشتركة.

من منظور استراتيجي، تهدف مذكرة التفاهم إلى المساهمة الفعالة في تحقيق الأمن الطاقي، وتنويع محفظة مصادر الطاقة . وتتضمن الأجندة دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإنجاز مشروع ربط كهربائي عابر للحدود كفيل بتعزيز استقرارية الشبكات وتحسين موثوقية إمدادات الكهرباء.

[1] إبراهيم الغيطاني, "تسييس التعاون : تحديات استكمال الربط الكهربائي بين دول المنطقة", *اتجاهات الأحداث*, عدد 30 (أبريل، 2019): , https://doi.org/10.12816/0059749.63

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ت. الربط السككي:

يشكّل مشروع إنشاء خط سككي يربط بين مدن شوم وأكجوجت ونواكشوط في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ركيزة أساسية ضمن استراتيجيات التنمية اللوجستية الوطنية. ووفقاً لتصريحات السيد محمد المختار ولد سيد أحمد، مدير البرمجة والتعاون بالوزارة المختصة، فإن هذا المشروع يهدف إلى تأسيس ربط لوجستي فعّال بين العاصمة نواكشوط والمناطق الشمالية ذات الأهمية الاقتصادية والجغرافية.

تتضح الأهمية الجيو–اقتصادية لهذا المسار السككي من خلال دوره المتمثل في تعزيز موقع مدينة شوم كـــمحطة لوجستية وسيطة على طول مسار التجارة الإقليمية المتجهة نحو الحدود المغربية. يُعزز هذا التوجه الاستراتيجي باقتراب افتتاح معبر بير أم اكرين، الذي يُتوقع أن يشكّل رافعة جديدة لحركة التبادل التجاري وتدفق الأشخاص والبضائع بين موريتانيا والمملكة المغربية.

من منظور أوسع، يُنظر إلى الخط السككي المرتقب كعامل حاسم في ترسيخ دور موريتانيا كـــجسر تجاري حيوي يربط بين منطقة شمال إفريقيا وغربها (منظور البوابة اللوجستية). وهذا يترتب عليه فوائد اقتصادية متبادلة، لاسيما للمغرب، حيث سيسهّل هذا التحسين اللوجستي تحويل نواكشوط إلى بوابة تصدير رئيسية للمنتجات المغربية نحو دول غرب القارة الإفريقية عبر مسارات نقل محسنة الكفاءة.

وفي حال تم تصميم هذا المشروع ضمن رؤية إطارية أشمل لشبكة سكك حديدية إقليمية، فإنه يفتح المجال لإمكانية تحقيق التكامل المستقبلي بين شبكات النقل الموريتانية والمغربية، سواء عبر المسارات البرية أو السككية. إن هذا التكامل يُعد ضرورة لتعزيز التجارة البينية وتسهيل انسيابية حركة التنقل ونقل السلع بين البلدين، مما يدعم بالتالي أهداف المبادرة الاطلسية[1].

ث. الربط البحري:

من المقرر أيضا أن تحقق موريتانيا استفادة استراتيجية من إطلاق الخطين التجاريين البحريين، الذين تم تدشينهما من قِبل المغرب نهاية عام 2024. يهدف هذان الخطان، اللذان يربطان بين ميناء أكادير والميناء في العاصمة السنغالية داكار، إلى دعم وتعزيز المبادلات التجارية بين المملكة ودول غرب إفريقيا. ومن المتوقع أن يُسهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجستية وتحسين كفاءة نقل البضائع والشاحنات بين الأطراف المعنية، مما يفتح آفاقاً استثمارية واعدة للتعاون الاقتصادي بين المغرب ودول الإقليم، بما في ذلك موريتانيا[2].

ثانيا: الاستفادة من أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب

عقد المغرب اتفاقية مع نيجيريا في مشروع أنبوب الغاز يتم بموجبها إنشاء أنبوب بين نيجيريا والمغرب على أن يمتد إلى أوروبا، حيث سيمر من حوالي 13 دولة من دول غرب إفريقيا، من بينها موريتانيا. وسوف تحدد الدراسات إن كان سيمر برا أم بحرا. وهو المشروع الذي يرجى منه تحقيق الاكتفاء في الطاقة للدول التي سيمر منها، مقابل ذلك سيقوم المغرب بتزويد نيجيريا

[1]" مشروع خط سككي بين المغرب وموريتانيا يعزز تقارب البلدين 8 ,*middle-east-online.com*, "أغسطس، 2025 , https://middle-east-online.com.

[2]" ESSAFI Mohamed, متابعات | هل تتسبب المبادرة الأطلسية في اعتراف موريتانيا بمغربية الصحراء ؟", *الأسبوع الصحفي*, 14 يناير، 2025. , https://www.alousboue.ma/115557/

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ودول غرب إفريقيا بحاجياتها من الأسمدة وغيرها من التقنيات الفلاحية. كما أن المشروع سوف يكون له دور في فك الضغط الذي تفرضه روسيا على أوروبا بوصفها المزود الرئيسي لأوروبا من الغاز الطبيعي.

ويمتد أنبوب الغاز العملاق حوالي خمسة آلاف كلم وهو بمثابة امتداد لخط غاز غرب إفريقيا، الذي يربط نيجيريا بغانا، مرورا بدولتي بنين وتوجو، منذ عام 2010م، وقد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية هذه خلال الزيارة الملكية لنيجيريا يومي 2 و3 ديسمبر 2016م، بين كل من الصندوق السيادي المغربي «إثمار كابيتال» وهيئة الاستثمار السيادية النيجيرية، وهو المشروع الذي لازال يحدث جدلا بين متفائل ومتشائم حول إمكانية إنجازه. كما أن الإعلان الرسمي عن المسار الذي سيمر منه خط أنبوب الغاز لم يتم بعد، غير أن قرار مروره عبر الساحل البحري سوف يكلف 20 مليار دولار[1].

من المتوقع أن يمتد التأثير الإيجابي لمشروع خط أنابيب الغاز نيجيريا–المغرب ليشمل، بجانب المملكة، كامل إقليم غرب أفريقيا. إذ يُعول على هذا المشروع الاستراتيجي في الإسهام بتوفير إمدادات الطاقة النظيفة بتكلفة اقتصادية تنافسية لأكثر من 440 مليون نسمة، الأمر الذي من شأنه تعزيز آفاق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي للسكان المستفيدين. وتُشير التقديرات الأولية إلى أن الطاقة الاستيعابية السنوية المتوقعة للمشروع تتراوح بين 30 و40 مليار متر مكعب[2].

التعاون بين المغرب وموريتانيا شهد زخماً جديداً من خلال مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي (نيجيريا–المغرب)، حيث تم توقيع بروتوكول اتفاق ثلاثي بين المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، والشركة الموريتانية للمحروقات، والمؤسسة النيجيرية للبترول، بما يعكس الإرادة المشتركة لدعم التكامل الطاقي الإفريقي.

ثالثا: خلق بيئة جذب للاستثمارات الأجنبية

تستند مساعي المملكة المغربية الرامية إلى تعزيز موقعها الاقتصادي والمالي على المستوى الإقليمي في غرب إفريقيا إلى إطار مؤسسي وقانوني مُنظَّم ومُكثَّف. وفي هذا الإطار، تم إبرام أكثر من 50 اتفاقية ثنائية في مجال الاستثمار، فضلاً عن توقيع 62 اتفاقية للتعاون المالي والاقتصادي مع دول الإقليم ذات الصلة.

يعتبر المغرب المستثمر الأول في موريتانيا على المستوى الأفريقي وهو حاضر عبر قطاعات مهمة مثل الاتصالات والأبناك وتحويل وتثمين منتجات الصيد البحري وقطاع الزراعة وقطاع إنتاج الإسمنت ومواد البناء وتوزيع الغاز المترلي بالإضافة إلى توزيع المواد البترولية. تستفيد موريتانيا من تجربة المملكة كخامس قوة اقتصادية بإفريقيا، وبالمقابل تستفيد المقاولات المغربية من الاستثمار في القطاعات المذكورة بموريتانيا[3].وعلى هذا الأساس، فقد شهدت الاستثمارات المغربية بموريتانيا تطورا ملحوظا تجلى في مشاريع استثمارية مهمة.

تم انشاء منتدى اقتصادي برلماني مغربي – موريتاني، بهدف استقطاب رؤوس الأموال والخبرات من الجانبين والنهوض باقتصاد البلدين بغية مواجهة التحديات المقبلة. حيث وقع المغرب وموريتانيا 13 نصا قانونيا يشمل اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج

---

[1] محسن الندوي, "استراتيجية الاستثمارات المغربية في أفريقيا / *RCSST* ,"*المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية والتدريب*, 18 أغسطس, 2025 .4/https://rcsst.org/moroccos-investment-strategy-in-africa/ ,

[2] ايوب منصار و محمد عطيف, "مبادرة المملكة المغربية الأطلسية المكاسب المحتملة والتحديات المطروحة", *شؤون استراتيجية*, عدد 19 (2024): 140.

[3] المصطفى بوكرين, "الابعاد الجيوستراتيجية للدبلوماسية الناعمة للمملكة المغربية في الفضاء الافريقي", *مجلة حمورابي* المجلد الاول, عدد 46 (2023): 72.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تنفيذية وبرتوكولا، في إطار تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، خلال انعقاد الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة المغربية الموريتانية بالرباط، في 11 مارس 2022. وتشمل الاتفاقيات بين الجانبين، قطاعات التجارة والاستثمار، والصناعة والسياحة، والإسكان، والبيئة والتنمية المستدامة، والأمن، والصحة، والثقافة، والزراعة والصيد البحري، والإيداع والتدبير، والتكوين المهني.

الدورة الثالثة من المنتدى الاقتصادي المغربي الموريتاني، التي انعقدت بنواكشوط عام 2024، كانت قد خلصت إلى تشكيل لجنة مشتركة لدراسة مشاريع تعاون في قطاعات استراتيجية، منها الفلاحة والصيد البحري، تمهيداً لتوسيع نطاق الشراكة مستقبلا.

وفي خطوة تاريخية لتعزيز التقارب الاقتصادي بين البلدين، وقّعت موريتانيا والمغرب اتفاقًا استراتيجيًا لإنشاء أول بورصة للأوراق المالية في العاصمة الموريتانية نواكشوط. وستتولى بورصة الدار البيضاء تقديم الدعم الفني والتشغيلي للمشروع، الذي يُنتظر أن يشكل نقلة نوعية في تنمية الأسواق المالية الموريتانية.

علاوة على ذلك، تبرز في الأفق مشاريع استثمارية خليجية واعدة، وتحديداً من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي يُتوقع أن تتوجه لاستثمار رؤوس الأموال في قطاعات الطاقة المتجددة، وبشكل خاص في مجال الهيدروجين الأخضر.

المحور الثاني: التحديات امام الاقتصاد الموريتاني لتعظيم المكاسب من المبادرة

رغم تحركات الفاعلين الرسميين الموريتانيين لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية مع شركاءها الافارقة وتوقيع الكثير من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، توجد مجموعة من التحديات التي تحول دون ذلك، سواء تعلق الأمر بانتشار الفساد المالي والإداري الأمر الذي يعرقل عمل الاستثمارات بتلك الدول، أو بقلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في البلدين، وضعف البنى التحتية واللوجستية لدى موريتانيا. كما أن التجارة بين موريتانيا وشركاءها الافارقة تبقى حبيسة إكراهات التكلفة بفعل ارتفاع الحقوق الجمركية أو التأخر في تنفيذ بعض الاتفاقيات ذات الطابع التجاري والاستثماري[1].

أولا: ضعف البنى التحتية واللوجستيك

رغم ان موريتانيا نفذت عدداً كبيراً من مشاريع البنية التحتية الأساسية التي تستهدف توسعة وتحديث شبكات الطرق، والموانئ، والمطارات، والطاقة، والصحة، والاتصالات السلكية، واللاسلكية الا انها لم ترق الى المستوى المطلوب.

كما يلاحظ نقص البنية التحتية اللوجستية الداعمة. يتمثل هذا النقص في شح الاستثمارات الموجهة للمرافق الأساسية على طول الطريق، مثل محطات تزويد الوقود ومراكز الصيانة الميكانيكية .هذا القصور اللوجستي يعيق انسيابية حركة نقل البضائع والمسافرين ويحد من الكفاءة التشغيلية للمحور الطرقي.

ورغم ذلك، شهدت شبكة الطرق والبنية التحتية الرابطة بين المغرب وموريتانيا تطورا ملحوظا تجسيدا لرغبة البلدين في تطوير وتيرة حركة الافراد والسلع عبر المعابر البرية والجوية والبحرية. واعتمدت الحكومة الموريتانية، منذ عام 2012، سياسة قطاعية شاملة واستراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين كفاءة وتنافسية الاقتصاد الموريتاني عبر تطوير البنية التحتية والنقل.

[1] امال الحواسني و محمد لكريني, "الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في افريقيا", *المستقبل العربي* المجلد 43, عدد 502 (2020): 116.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيا: العوائق البيروقراطية والقانونية امام الاستثمارات والتبادل التجاري

تعاني بيئة الاستثمار في موريتانيا من تحديات قانونية هيكلية عميقة، يبرز أهمها في الافتقار إلى قانون استثمار موحد وشامل (على الرغم من مراجعة موريتانيا لبعض الإجراءات وإحداثها لشباك واحد). حيث تتوزع النصوص التنظيمية على تشريعات متعددة وغير متكاملة، ما يُصعّب على المستثمر فهم الإطار القانوني الكامل ويُهدد استقرار ونمو استثماراته.

ويتفاقم هذا الوضع بسبب عدم استقرار التشريعات وتغيرها المستمر، مما يغذي حالة من انعدام الثقة والاطمئنان، خاصة مع ضعف آليات حماية رأس المال، وإمكانية تعليق العمل بالقوانين بتعليمات رسمية، وعدم الالتزام الصارم بالاتفاقيات المبرمة.

إضافة إلى ذلك، توجد قيود قانونية على تملك الأراضي والعقارات وعلى حرية حركة رأس المال وتحويل الأرباح، مما يقلل من جاذبية فرص الاستثمار ويحد من قدرة المستثمر على التحكم في مشروعه.

ومن الناحية الإجرائية، يؤدي تعدد التشريعات إلى تعدد الأجهزة الإدارية وغياب التنسيق الفعال بينها، ما ينتج عنه تنازع في الاختصاصات وتعقيد في سير العملية الاستثمارية .وأخيرًا، تتأثر الثقة القانونية سلباً بضرورة فرض وجود شريك وطني وضعف أنظمة المحاكم المحلية في حل المنازعات، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار الأجنبي[1].

ثالثا: ضعف بنية الاقتصاد الموريتاني

واجه الاقتصاد الموريتاني منذ فترة الاستقلال عقبات هيكلية وفترات ركود ونكسات متتالية، ما حال دون تحقيق فائض اقتصادي مستدام يُستخدم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُعزى هذا الانسداد في آفاق التنمية إلى تضافر مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية والبنيوية .وقد أدى تداخل هذه العوامل وتشابكها إلى نشأة وضعية اقتصادية صعبة انعكست آثارها بشكل مباشر على طبيعة السياسات التنموية المطبقة على مر الفترات الزمنية المختلفة.

وتبرز الظروف المناخية الصعبة كأحد العوامل الأساسية التي عرقلت مسار التنمية. فالجفاف المتكرر الذي ضرب البلاد أدى إلى تفاقم مشكلة التصحر وزحف الرمال، ما أسفر عن تدهور البنية التحتية الهشة أصلاً. يُضاف إلى ذلك، التحدي المتمثل في ضيق السوق الداخلي، الذي يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق وفورات الحجم والنمو المدفوع بالطلب المحلي.

وفي سياق هذه الصعوبات الاقتصادية، شكلت الأوضاع المتأزمة التي عاشتها موريتانيا في أواخر سبعينيات القرن العشرين الدافع الرئيسي الذي أجبر الدولة على طلب الاستعانة بالتمويل الأجنبي .ورغم التأثير السلبي لتلك الظروف على مستوى الأسعار المحلية، إلا أن معدلات التضخم ظلت ضمن مستويات مقبولة نسبياً مقارنة بـــموجة التضخم العالمية التي سادت في تلك الفترة[2].

ونتيجة لذلك، طبقت موريتانيا مجموعة من البرامج الإصلاحية بموجبها أطلقت مجموعة من الإجراءات والترتيبات التعديلية التي كان من الضروري إدخالها على الاقتصاد الوطني الذي عانى من أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد السواء، وهناك مداخل مطروحة للخروج من هذه الأزمات ترعاها مؤسسات دولية مثل الصندوق والبنك الدوليين، التي تستهدف

[1] يحي ولد محمد ولد جدو, "الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير" (رسالة ماجيستير, جامعة الجزائر 3, 2011), 80.

[2] الغوث ولد الطالب جدو العربي, "برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا", *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط* 23, عدد 2 (2015): https://doi.org/10.21608/inp.2015.165256.63 ,

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بالأساس من بين أمور أخري تقليص دور القطاع العام وذلك من أجل كفاءة تخصيص الموارد فضلا عن المضامين المالية المتوخاة من ورائها.

وختاما، تُمثّل مشاركة موريتانيا في المبادرة الأطلسية المغربية فرصة سانحة لتحقيق قفزة نوعية اقتصادية، شريطة نجاحها في استثمار الإمكانات الكبيرة التي يوفرها هذا التعاون القائم على مبدأ الربح المشترك .وفي ظل التحولات العالمية والإقليمية المتسارعة، باتت موريتانيا مدعوة أكثر من أي وقت مضى لتعزيز حضورها الأفريقي وبناء علاقات استراتيجية متينة مع دول الجوار. هذا الانخراط في دبلوماسية إقليمية ناعمة هو السبيل الأمثل لضمان الاستفادة القصوى من جهود التنمية القارية وتجاوز التحديات الراهنة، مؤكدة بذلك إدراكها لأهمية تعميق العلاقات الأفريقية–الأفريقية وفق منظور المنفعة المتبادلة (رابح–رابح).

وخلاصة القول، إذا ارادت موريتانيا تعظيم استفادة اقتصادها من منافع المبادرة، لا بد من الاخذ بعين الاعتبار:

- معالجة القصور الهيكلي في البنية التحتية والمنظومة اللوجستية، الذي يُعد عائقاً سلبياً أمام تطور التبادلات التجارية وصناعات استخراج المعادن والطاقة، ويعرقل تحقيق التطلعات الاستراتيجية؛ ويتطلب ذلك تعزيز هذه البنية عبر استراتيجيات وطنية تتضمن عدداً كبيراً من مشاريع البنية التحتية الأساسية التي تستهدف توسعة وتحديث شبكات الطرق، والموانئ، والمطارات، والطاقة، والصحة، والاتصالات، ما من شأنه أن يدعم النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تحسين ملموس في ظروف معيشة السكان.
- يجب على موريتانيا محاربة تفشي ظاهرة البيروقراطية والافتقار إلى الشفافية، ورفض المعاملة التمييزية، حيث إن نقص المعلومات يشكل عائقًا جوهريًا بسبب عدم توفر البيانات الاقتصادية الشاملة والموثوقة حول الأوضاع الكلية والفرص الاستثمارية المتاحة، الأمر الذي يزيد من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين المحتملين. وبالتالي، وجب تمكين المستثمرين من الشفافية في المعلومات والبيانات الاقتصادية وتوحيد المساطر الإجرائية لتعزيز الثقة وجذب الاستثمارات الاجنبية.
- يجب التحول نحو التركيز الاستراتيجي على القطاعات ذات الميزة النسبية، وتحديداً :الزراعة، والثروة الحيوانية، والصيد البحري، والصناعات الغذائية .ويُشير التطور الملحوظ في هذه القطاعات إلى أنها ستكون قاطرة النمو القادرة على إعادة توازن الميزان التجاري المستقبلي مع شركاء موريتانيا في المبادرة الأطلسية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- الحواسني, امال, و محمد لكريني. "الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في افريقيا". *المستقبل العربي* المجلد 43, عدد 502 (2020): 116.
- الرزاوي, اسماعيل. "الية التعاون الثلاثي في الممارسة المغربية الدولية: المغرب– الصين–افريقيا". *المستقبل العربي*, عدد 544 (2024): 134.
- الغيطاني, إبراهيم. "تسييس التعاون : تحديات استكمال الربط الكهربائي بين دول المنطقة". *اتجاهات الأحداث*, عدد 30 (أبريل، 2019): 62–65. https://doi.org/10.12816/0059749 .
- القرقري, مشيج, و علي الغنبوري. "المبادرة الأطلسية المغربية: فرص اقتصادية وتحولات جيوستراتيجية". اقتصاد. *مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي*, 14 مايو، 2025 . https://www.siyassi.com/%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/324033/.
- الندوي, محسن. "استراتيجية الاستثمارات المغربية في أفريقيا / *RCSST*". *المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية و التدريب*, 18 أغسطس، 2025. https://rcsst.org/moroccos-investment-strategy-in-africa/.
- بوكرين, المصطفى. "الابعاد الجيوستراتيجية للدبلوماسية الناعمة للمملكة المغربية في الفضاء الافريقي". *مجلة حمورابي* المجلد الاول, عدد 46 (2023): 72.
- "مشروع خط سككي بين المغرب وموريتانيا يعزز تقارب البلدين". *middle-east-online.com*, 8 أغسطس، 2025. https://middle-east-online.com .
- منصار, ايوب, و محمد عطيف. "مبادرة المملكة المغربية الأطلسية المكاسب المحتملة والتحديات المطروحة". *شؤون استراتيجية*, عدد 19 (2024): 140.
- نور الدين, بوقسيم. "موريتانيا تعلن انضمامها رسميًا إلى 'مبادرة الشراكة من أجل الأطلسي' بقيادة المغرب....." *المحور 24* (المغرب), 13 مايو، 2025. https://almihwar24.com/2025/05/13/موريتانيا-تعلن-انضمامها-رسميًا-إلى-مب./
- ولد الطالب جدو العربي, الغوث. "برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا". *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط* 23, عدد 2 (2015): 0–0 . https://doi.org/10.21608/inp.2015.165256.
- ولد محمد ولد جدو, يحي. "الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير". رسالة ماجيستير, جامعة الجزائر 3, 2011.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Mohamed, ESSAFI. " متابعات | هل تتسبب المبادرة الأطلسية في اعتراف موريتانيا بمغربية الصحراء ؟". *الأسبوع الصحفي*, 14 يناير، 2025. https://www.alousboue.ma/115557/ .
- Rezki, Djalal, و Farid Yaici. "Intégration commerciale du Maghreb: Analyse par les indicateurs de régionalisation". *Revue économique et management*, عدد 14 (يونيو، 2015).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/